



عين على الدين 2

التقرير الثاني عن متابعة برنامج قرض الصندوق حتى إبريل- ديسمبر 2017

عين على الدين 2

التقرير الثاني عن متابعة برنامج قرض الصندوق إبريل - ديسمبر 2017

الطبعة الأولى/يناير 2018

المبادرة المصرية لحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



قام بإعداد هذه الورقة سلمى حسين وعبد الحميد مكاوي الباحثان في وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية

وتحتفظ المبادرة على عدد من الإجراءات التي طالب بها الصندوق، والتي يترتب عليها أعباء اجتماعية واقتصادية ضارة بالاقتصاد و بالاستقرار الاجتماعي، دون إحراز عائد اقتصادي ملموس.

على رأس تلك الإجراءات:

- 1 - رفع سعر الفائدة على الرغم من فشله في احتواء التضخم الناتج عن التعميم. وكان الأجدى تخفيف الضغط على قيمة الجنيه من خلال علاج أسباب خروج الدولارات إلى الخارج ، وإعادة جدولة الدين العام وتخفيض أسعار الفائدة عليه.
- 2 - رفع سعر الوقود على القطاع العائلي فقط، وكان الأجدى عدم إعفاء قطاعات الصناعات والخدمات كثيفة استهلاك الطاقة من أي ارتفاعات في الأسعار، وإلزامها بالحصول على الطاقة بأسعار السوق.
- 3 - اللجوء إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة وحدها. وكان الأجدى إلحاقها بحزمة من ضرائب تصاعدية على الدخل وعلى الأرباح لتحقيق المزيد من الوفرة لعلاج عجز الموازنة، مع تحقيق العدالة الضريبية. وقد نادى الصندوق في تقرير المراجعة الثاني الذي صدر حديثاً بحزمة ضرائب أكثر عدالة.

هذا هو التقرير الثاني في سلسلة تقارير موازية لكل زيارة من زيارات فريق خبراء صندوق النقد الدولي. وكان التقرير الأول قد أشار إلى إخفاق الصندوق في توقع قيمة انخفاض الجنيه ومن ثم ارتفاع التضخم إلى ضعف ما تنبأ به. كما انتقد عين على الدين 1 رفع سعر الفائدة، وأثره المحدود في التضخم وصدق توقعه عن زيادة عجز الموازنة.

يهدف تقرير «عين على الدّين»، الصادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إلى تتبع الإجراءات الاقتصادية التي يفرضها برنامج القرض، وتبع أثرها في الاقتصاد وفي المواطنين، بالسلب أو بالإيجاب. وأيضاً رصد ما تخلفت الحكومة عن تنفيذه. كما يحاول التقرير -الذي يصدر بشكل نصف سنوي - تقديم بدائل أقل عبثاً على المواطنين، وبخاصة الشرائح الأقل دخلاً.

ملخص:

- كان على الحكومة المصرية أن تقوم بعمل 17 إجراءً يتعلق بعلاج المشكلات الاقتصادية خلال الفترة أبريل- ديسمبر 2017، وذلك وفقاً لما جاء في برنامج صندوق النقد الدولي المعلن وتقرير المراجعة الأولى الصادر عن خبراءه في سبتمبر 2017.
- ترى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن هناك 8 إجراءات متفق عليها مع الصندوق (47٪) غير مناسبة من حيث الأثر الاجتماعي والاقتصادي.
- نفذت الحكومة 8 إجراءات فقط من أصل 17، خلال فترة المراجعة الثانية.
- ويلاحظ أن عدد الإجراءات الضارة اجتماعياً التي نفذتها الحكومة بلغ أربعة إجراءات (ثلث المطلوب من الإجراءات المضرة).
- بينما تخلفت الحكومة عن تنفيذ أربعة إجراءات ذات أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

تأتي الزيارات والتي تقيم أداء الحكومة، كل ستة أشهر، ويترتب عليها صرف شريحة من شرائح القرض. ويتوقع أن تكون الزيارة القادمة في إبريل/ مايو 2018. حصلت مصر على ما قيمته حوالي 4.13 مليار دولار حتى ديسمبر 2017.

ومن أمثلة الأهداف التي لم تستطع الحكومة بلوغها خلال الموسم الثاني:

- 1 - تحقيق انخفاض المطلوب في العجز الأولي. حيث حقق العجز الأولي (الذي يستبعد مدفوعات الفوائد على الدين العام) 1.8% بدلاً من 0.8%، وذلك في نهاية العام المالي 2017/2016
- 2 - تقديم تصور شامل لجميع القروض الحكومية بأنواعها.
- 3 - عمل تخطيط استراتيجي متوسط الأجل للإنفاق العام والموارد العامة.

ملاحظات وبدائل	الأثر الاجتماعي والاقتصادي بحسب المبادرة	هل نفذت الحكومة/ البنك المركزي الإجراء؟	الإجراء المطلوب بحسب برنامج الصندوق	هل الهدف مناسب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟	الهدف	
أولاً: النظرة العامة						
<p>يقدم الصندوق حرية سعر الصرف على تحسن أحوال المواطنين. البدائل:</p> <p>1 - الاعتراف بأن الفترة القادمة تشهد المزيد من انخفاض قيمة العملة، مقابل الدولار والبدائل هو الانتقال إلى نظام سعر صرف مدار.</p> <p>2 - تخفيض أجور كبار الموظفين، واستخدام الوفرة في تحسين الخدمات العامة.</p> <p>3 - تحسين إيرادات الحكومة عن طريق فرض الضرائب على الثروة والأرباح الرأسمالية، وزيادة حصة الضريبة على الثروة العقارية.</p> <p>4 - إدخال نظام إعانات البطالة والحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص وغير الرسمي. وتقليص ساعات العمل، والتحقق من التزام الحكومة بالتخفيض الضريبي المشروط الذي أوصى به الصندوق ولم تعمل به الحكومة.</p>	<p>يحذر الصندوق من المخاطر التالية:</p> <p>1 - الاستقرار النقدي ما زال هشاً (البنك المركزي قد يلجأ لمحاولة كبح أي تصاعد في قيمة العملة المحلية سراً، ولو عن طريق التأثير النفسي والإشاعات).</p> <p>2 - صعوبة خطوات الإصلاح المطلوبة (الفساد وأصحاب المصالح قد يعرقلونه/ زيادة الأجور يمثل خطراً على عجز الموازنة المستهدف).</p> <p>3 - إمكانية تدهور الأحوال الأمنية.</p> <p>4 - استقرار الاقتصاد الكلي مهدد إذا ما استمر التضخم مرتفعاً، إذا ما استمر ضعف الطلب لدى الشركاء التجاريين وحظر السياحة، وانتشرت الاحتجاجات الاجتماعية.</p>	<p>نعم</p> 	<p>1 - الالتزام بالسياسات التي يفرضها البرنامج.</p> <p>2 - الإبقاء على حرية سعر الصرف.</p> <p>3 - استمرار الدعم السياسي على أعلى مستوى.</p>	<p>لا</p> 	<p>استكمال البرنامج</p>	<p>1 - المخاطر بحسب الصندوق</p>

<p>- تتوقع وزارة المالية أن يسجل معدل النمو الاقتصادي 5.6% بنهاية العام المالي الحالي، في حين يتوقع البنك الدولي أن يسجل 4.9%. على الرغم من محاولات وزارتي التخطيط والمالية لضبط دقة التنبؤات الصادرة عنهما فإننا بشكل عام نفتقد نماذج منشورة بشكل شفاف لتوقع النمو في مصر.</p> <p>- وجد تقرير أعدّه معهد جلوب حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر ازدهار الدولة (الذي يعكس مدى سعادة ورفاهية الأفراد)، أنه على الرغم من تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر منذ 2007 فإن رفاهية وسعادة الأفراد في تراجع، وهو نفس الأمر بالنسبة للهند، أما في روسيا فعلى الرغم من تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة ضعيفة فإن مؤشر سعادة ورفاهية الأفراد كان أكثر ارتفاعاً، إن الأصل هو التنمية وليس النمو، وعليه يجب السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تحقق العدالة الاجتماعية، ويقتضي ذلك ضرورة استكمال الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والسياسية والاجتماعية وأن تتم عملية التحول الاقتصادي في إطار من الشفافية والديمقراطية.</p> <p>وعليه توصي المبادرة بالتالي: 1 - تنشيط الطلب المحلي عن طريق ضخ المزيد من الأموال في يد الطبقات الأكثر فقراً (مساعداً تقديراً/ تقليص ساعات العمل/ إعفاءات ضريبية مرتبطة بالإفناق العائلي على التعليم والصحة). 2 - برامج تدريب وتوظيف مؤقتة في مشروعات حكومية محلية، بالحد الأدنى للأجر للأيدي العاملة محدودة المهارة أو قليلة الخبرة (بخاصة في الزراعة والبناء).</p>	<p>1 - قام الصندوق بخفض النمو المتوقع قليلاً بسبب تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في النصف الثاني من العام المالي 2016، وذلك بحسب تقرير المراجعة الأول الصادر عن الصندوق، ثم ارتفع توقع النمو في العام 2018، بحسب تقرير المراجعة الثاني.</p> <p>2 - نتوقع المبادرة أن يخفض معدل النمو خلال النصف الأخير من العام 2017، وفقاً للمؤشرات التالية: - بحسب بارومتر الأعمال الصادر عن المركز المصري للبحوث الاقتصادية عن الفترة إبريل- يونيو سبتمبر 2017:</p> <p>أ) تراجع كل من مؤشر الإنتاج ومؤشر المبيعات المحلية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات الإنتاج وأسعار السلع النهائية.</p> <p>ب) تراجع مؤشرات استغلال الطاقة الإنتاجية والاستثمار والتشغيل والأجور كنتيجة للتراجع في المبيعات المحلية وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.</p> <p>ج) تراجع مؤشرات الاستثمار والتشغيل.</p> <p>3 - من المتوقع أن يرتفع معدل النمو بسبب تراكم المخزون (السلع غير المباعة تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها علامة ركود وليست نمواً بأي حال).</p> <p>4 - تراجع مؤشر مدراء المشتريات PMI، الذي تصدره شركة markit بالتعاون مع بنك الإمارات أبوظبي بمقدار نقطتين في الربع الأخير من العام المالي 2017، ما يعني انكماشاً في سوق القطاع الخاص غير البترولي وتراجعاً في الاستثمار المحلي والأجنبي، وجاء التراجع نتيجة ارتفاع الأسعار النهائية للسلع.</p> <p>5 - توقعات بارومتر الأعمال للربع يوليو- سبتمبر 2017:</p> <p>أ) استمرار تراجع معدلات الإنتاج والمبيعات في السوق المحلية ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية.</p> <p>ب) استمرار ارتفاع أسعار المدخلات والسلع النهائية.</p> <p>ج) تراجع طفيف في مؤشري الاستثمار والتشغيل.</p>	لا	<p>غاب عن البرنامج أي خطوات في الفترة إبريل/ ديسمبر 2017 متعلقة بتنشيط الاقتصاد من أجل رفع معدل النمو ومعدلات التشغيل.</p>	لا	<p>تحقيق معدل نمو يبلغ 3.5% في يونيو 2017، و4.8% في يونيو 2018</p>
---	--	----	--	----	--

ثانيًا: السياسة النقدية (الإجراءات المتعلقة بالبنك المركزي)

<p>1 - سعر الصرف</p>	<p>1 - 30 يونيو 2017: إلغاء القيود على التحويل إلى الخارج</p>	<p>لا</p> <p></p>	<p>إلغاء القيود على التحويل إلى الخارج بقيمة 100 ألف دولار للأفراد في حالة التحويلات التجارية و50 ألف دولار في حالة استيراد سلع غير ذات أولوية.</p>	<p>نعم. وأكثر من ذلك: قامت الحكومة بإلغاء جميع القيود المفروضة على الودائع والسحب بالدولار الخاص باستيراد السلع غير الأساسية.</p> <p></p>	<p>- هذا الإجراء يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار في أغراض غير أساسية، في الوقت الذي يرتفع فيه أيضا الطلب على الدولار من أجل سداد الديون الخارجية (أقساط وفوائد). بينما لم تزد الموارد الدلارية.</p> <p>-يقدر تقرير المراجعة الثاني للصندوق فجوة تمويلية تقدر ب3 مليار دولار بعد سداد الديون الخارجية في يونيو 2018. والنتيجة المتوقعة هي انخفاض جديد في قيمة الجنيه، بما يترتب على ذلك من ارتفاع التضخم.</p>	<p>هذا الإجراء يأتي مبكراً، والأجدى تأجيله إلى حين تجاوز أزمة نقص الموارد الدلارية، وتحقيق استقرار حقيقي وليس شكلياً ومؤقتاً في سعر الصرف (الزيادة الحالية في عرض الدولار ناتجة بالأساس عن الزيادة الكبيرة في الاستدانة بالدولار).</p>
<p>2 - سبتمبر 2017: أحكام إدارة احتياطي النقد الأجنبي</p>	<p>2 - سبتمبر 2017: أحكام إدارة احتياطي النقد الأجنبي</p>	<p>نعم</p> <p></p>	<p>وضع خطة متوسطة الأجل من أجل التخلص من ودائع البنك المركزي في فروع البنوك المصرية بالخارج. مع عدم إيداع أي مبالغ جديدة في تلك الفروع، والاحتفاظ بما لا يزيد عن حجمها في إبريل الماضي، وهو 5.4 مليار دولار.</p>	<p>غير واضح</p>	<p>إجراء مناسب من حيث الشفافية، ولكن: يطالب الصندوق بالتخلص من أحد وسائل الدفاع عن الجنيه المصري ضد المضاربات على الدولار، بدون شرح الأسباب. وقد كان الاحتفاظ بودائع بنكية أحد الوسائل التي استعان بها البنك المركزي في وقت فاروق العقدة في عام 2007، لحماية قيمة الجنيه من الانهيار. هذا الإجراء الذي يطلبه الصندوق قد ينتج عنه عودة السوق السوداء وانخفاض في قيمة الجنيه، ما قد يرفع من معدل التضخم، وبخاصة على الفئات الأكثر فقراً.</p>	<p>تعتمد إدارة الاحتياطي حالياً على الاستدانة الخارجية، من أجل الحفاظ على احتياطي كبير نسبياً من النقد الأجنبي (يعادل حوالي 7.7 أشهر من الواردات).</p> <p>والتوصيات هي:</p> <p>1 - الإبقاء على الودائع الدلارية وزيادة قيمتها ما أمكن، مع الإعلان عن قيمتها.</p> <p>2 - العودة إلى نظام سعر صرف مدار يسمح للمركزي بلعب دور أكبر في الحفاظ على قيمة الجنيه من الانهيار.</p> <p>3 - فرض ضرائب تصاعدية على الأموال الساخنة بالدولار، بحسب مدة بقائها داخل البلاد.</p>

<p>هناك بعض المواد في الفصل الخاص بالبنك المركزي تؤدي إلى تقليص رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. كما قد تؤدي لتعارض المصالح في مجلس إدارته.</p>	<p>لهذا الشرط من شروط الصندوق أثر إيجابي على مراقبة المال العام.</p>	<p>نعم. مشروع القانون لم يوافق عليه مجلس الوزراء ولم يعرض على مجلس الشعب.</p>	<p>- تطوير هيكل الإدارة وزيادة الشفافية وقواعد وتوزيع المكافآت بين الموظفين فيه وإعادة رسملة البنك المركزي. وتسوية العلاقة بين الحكومة والبنوك التجارية المال. فصل تدبير التمويل الطارئ للبنوك (مسؤولية البنك المركزي) عن الأطر المنظمة لإنقاذ البنوك والتي هي مسؤولية الحكومة. تطوير الإفصاح عن نتائج أعمال البنك المركزي، وفقاً لأفضل القواعد العالمية IFRS، وبخاصة قواعد الاستعانة بمراجع مالي خارجي.</p>	<p>نعم</p>	<p>31 - 3 ديسمبر 2017: تحسين الحكومة والشفافية في البنك المركزي</p>	
		<p>نعم</p>	<p>نشر تقرير استقرار السياسة النقدية لعام 2016</p>	<p>نعم</p>	<p>4 - سبتمبر 2017: زيادة شفافية السياسة النقدية</p>	

<p>2 - التضخم</p>	<p>تخفيض التضخم يجب أن يكون هدف البنك المركزي</p>	<p>نعم</p>	<p>- الاعتماد على رفع سعر الفائدة. - يتوقع الصندوق في تقرير المراجعة الثاني أن يبلغ متوسط معدل التضخم 21%، وذلك خلال العام 2017-2018</p>	<p>نعم</p>	<p>1 - لم يخفض البنك المركزي سعر الفائدة الذي يبلغ 19%، على الرغم من هبوط التضخم السنوي إلى 30.53% في أكتوبر 2017 مقارنة بـ 33.26% في سبتمبر 2017، وذلك بسبب ارتفاع التضخم الشهري مدفوعاً بارتفاع مصاريف المدارس وكروت شحن الموبايل. 2 - يتوقع الصندوق أن يرتفع التضخم بسبب رفع أسعار الطاقة بحوالي خمس نقاط مئوية وذلك في يونيو-يوليو 2018.</p>	<p>- لمحاربة التضخم، لا تكفي السياسة التقيدية (رفع سعر الفائدة). بل يجب ان تلعب السياسة المالية دوراً في ذلك، عن طريق تخفيض الدين العام والمقصود هو إعادة هيكلة الدين العام لتمديد آجال السداد، مع إسقاط قدر من الديون الداخلية، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض العجز، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من التضخم، كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأقل دخلاً، مما يقلل من تزايد عدد الفقراء ومن الغضب الاجتماعي. - الجدير بالذكر أن الحكومة أعلنت عن إعادة هيكلة الدين لتخفيض متوسط الفائدة ومد آجال السداد، ولكنها لم تقم بأي خطوة في هذا الاتجاه.</p>
-------------------	---	------------	--	------------	--	--

ثالثاً: السياسة المالية (الإجراءات المتعلقة بوزارة المالية وبقية الوزارات المختصة)

<p>1 - الأجور</p>	<p>الانخفاض بنصيب الأجور تدريجياً على مدى ثلاث سنوات حتى يصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية البرنامج.</p>	<p>لا</p>	<p>خفض نصيب الأجور الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1% فقط خلال العام المالي 2017/18 بينما خفضته الحكومة بنسبة 0.5%</p>	<p>لا</p>	<p>أجوراً أقل في ظل معدلات تضخم مرتفعة، وانسحاب للدولة من برامج الدعم والأدوار التنموية الأخرى التي يعتمد عليها المواطنون، تعني مزيداً من الإفقار وانخفاض القيمة الحقيقية لأجور الموظفين.</p>	<p>انخفضت الأجور في موازنة العام الحالي بنسبة أكبر مما طلبه الصندوق، حيث سجلت 5.9% من الناتج بدلاً من 6.3% ترولاً من 6.4% من الناتج في العام المالي الماضي. الاستمرار في تلك السياسة التقشفية بهذه الوتيرة، يؤثر على النمو الاحتوائي كما يهدد بتعميق الأوضاع الاجتماعية السيئة، ترى المبادرة ضرورة وضع حد أقصى لأجور وبدلات ومكافآت كبار الموظفين والتي تشكل الجزء الأكبر من موازنة الأجور بدلاً من الاقتطاع من أجور صغار الموظفين.</p>
-------------------	--	-----------	---	-----------	---	---

2 - الضرائب	يوليو 2017: زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من 13% إلى 14%	لا 	زيادة الحصيلة الضريبية على الأقل بـ1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام المالي 18/2017، و1% إضافية في 19/2018 لتحقق الحصيلة الضريبية بنهاية البرنامج حوالي 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي.	نعم 	السياسة الضريبية بشكلها الحالي غير كفاء وغير عادلة، بينما لا تكفي الحصيلة لتلبية احتياجات الإنفاق على الخدمات العامة، نصف الحصيلة الضريبية المستهدفة في العام المالي الحالي تأتي من جيوب المستهلكين عن طريق ضريبة القيمة المضافة. ولا يوجد أي توجه لزيادة الأعباء الضريبية على الشركات وثروات ودخول الأغنياء. تجدد المبادرة توصياتها بفرض ضرائب أكثر عدالة مثل ضريبة الثروة العقارية وضريبة على الشقق المغلقة والضرائب التصاعدية على الدخل الضريبة على الأرباح الرأسمالية (بيع الأراضي والعقارات والاندماحات والاستحوادات) وفرض ضريبة على التركات.
3 - التأمينات والمعاشات	إعداد قانون إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات	نعم 	تقديم مشروع قانون لإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية	لا 	- تبلغ تكلفة الدعم لصندوق التأمينات في العام المالي الحالي 62.5 مليار جنيه، وفقاً لبيانات الموازنة العامة، وذلك لتغطية قيمة العجز الحالي في المعاشات.
4 - تخفيف العبء على المواطنين جراء برنامج الصندوق	إنفاق ما يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي على حزمة سياسات حمائية	نعم 	1 - زيادة الدعم النقدي للفرد على بطاقة التموين من 15 إلى 21 في 2016 وزيادتها إلى 50 جنيهاً في 2017. 2 - زيادة المعاشات التأمينية بنسبة 15%. 3 - زيادة المخصصات الشهرية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بقيمة 100 شهرياً.	نعم 	1 - من الناحية الإيجابية، زادت مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة متوافقة مع معدل التضخم. 2 - لا يمكن الاعتماد على الدعم النقدي والسلي وحدهما في رفع ما يقرب من 30% من المواطنين من تحت خط الفقر. 3 - كما أن نسبة المضارين اجتماعياً من برنامج الصندوق أكبر من المستفيدين من شبكة الدعم النقدي وأصحاب المعاشات.

<p>1 - ينقسم دعم الطاقة إلى دعم مقدم إلى الأفراد ودعم مقدم إلى الشركات. وتحصل الشركات على ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع فاتورة الدعم (الأرقام غير معلنة، وهذه التقديرات المذكورة في بعض تقارير البنك الدولي ودراسات مستقلة)، صرح وكيل لجنة الطاقة بالبرلمان في مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادي في نوفمبر 2017 أن الحكومة تدعم المصانع كثيفة الاستهلاك بـ2 دولار للمليون وحدة حرارية. وافق الصندوق على تجنيد الشركات كثيفة استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية والخدمات أي ارتفاعات في الأسعار حتى الآن. ولم يتحمل فاتورة رفع أسعار الطاقة إلا الأفراد. -2 كما وافق الصندوق على عدم إدماج الغاز الطبيعي (رغم أن معظمه موجه إلى صناعات احتكارية ذات صلات سياسية) في تعريف أنواع الوقود المدعومة في وثيقة برنامج القرض (وكذا في بيانات الموازنة العامة).</p>	<p>رغم زيادة الأسعار فإن الحكومة فشلت في خفض دعم الطاقة. حيث تضاقت مخصصات دعم المواد البترولية 3 أضعاف خلال العام المالي 2017-18 بسبب التعويم بما تسبب في ضياع أثر ثلاث سنوات من رفع أسعار الوقود. رغم عدم عدالة هذا النوع من الدعم العمومي فإن التخارج منه بدون سياسات حامية بديلة وكافية تسبب في موجة تضخمية غير مسبوقة.</p>	<p>نعم</p> 	<p>خفض دعم الوقود إلى ما يعادل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي 17/2016 لكن تم الاتفاق على تأجيله إلى نهاية العام المالي 18/2017.</p>	<p>لا</p> 	<p>يوليو 2017: زيادة أسعار الوقود والكهرباء</p>	<p>5 - دعم الطاقة</p>
---	--	--	---	---	---	-----------------------

<p>6 - عجز الموازنة</p>	<p>يوليو 2017: خفض العجز الكلي إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>لا</p>		<p>لا</p>	<p>- فشلت الحكومة في تحقيق العجز المتوقع، بحسب تقرير المراجعة الثاني، بلغ العجز الكلي للموازنة 10.9% في نهاية العام المالي الماضي. - فشل الصندوق للمرة الثانية في توقع العجز الكلي للموازنة. في العام المالي 2017-2018، قام الصندوق بتعديل عجز الموازنة المتوقع في نهاية العام المالي إلى 9.2% بحسب تقرير المراجعة الثاني، بدلاً من 8.5% في تقرير المراجعة الأول. - حقق العجز الأولي (العجز الكلي مستبعداً منه مدفوعات الفوائد على الدين الحكومي) 1.8% بدلاً من 1% المتوقعة. وبحسب تقرير مراجعة الصندوق الأول (صفحة 9)، يرجع جزء من عدم تحقيق الهدف إلى ضعف إيرادات ضريبة القيمة المضافة نتيجة للتأخر في تنفيذها، بينما الجزء الأكبر نتيجة لارتفاع تكلفة دعم الوقود نتيجة التعويم وارتفاع الأسعار العالمية للبتروول. ويستهدف البرنامج معالجة هذا الإخفاق في العام المالي الجديد بمزيد من التقشف في بنود الأجور وشراء السلع والخدمات. - ترتب على زيادة العجز زيادة في الدين العام بحسب تقرير المراجعة الثاني. ارتفع الدين العام 103% من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 93.8%.</p>
<p>7 - الشفافية</p>	<p>مارس 2017: إعداد تقرير بكل الالتزامات المحتملة. تم تأجيله إلى نوفمبر 2017 ولم يصدر</p>	<p>نعم</p>	<p>يهدف هذا التقرير إلى حصر جميع الالتزامات الناشئة عن ديون خارجية حصلت عليها جهات حكومية غير الحكومة المركزية، لتعرف على صورة أدق عن الدين الخارجي وعبئه، ولكن تم تأجيل هذا المطلب من فترة المراجعة الأولى، ولم تقم به الحكومة حتى الآن.</p>	<p>لا</p>	<p>«تخلفت الحكومة عن الإجراء الهيكلي المطلوب في نهاية سبتمبر الخاص بإعداد نظام لتقييم واتخاذ القرار المتعلق بالضمانات الحكومية الجديدة. تحتاج الحكومة إلى مزيد من الوقت لوضع إطار شامل للضمانات الحكومية.»، بحسب تقرير المراجعة الثاني للصندوق.</p>
<p>توصي المبادرة بالتالي: 1 - معالجة أوجه عدم الكفاءة في جانب الإنفاق بما لا يمس الفئات الفقيرة والهشة. 2 - تركيز جانب الإيرادات بفرض ضرائب أكثر عدالة مثل ضريبة الثروة العقارية والضرائب التصاعدية على الدخل والثروات والتركات. 3 - خفض الإنفاق العام عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الدين العام والتي وصلت إلى 18.5% بحسب البنك المركزي حيث يؤدي كل 1% تخفيض في سعر الفائدة إلى تخفيض العجز في الميزانية العامة يعادل 16 مليار جنيه، بحسب بنك الاستثمار برايم).</p>	<p>1 - لا تلتزم الحكومة بنشر بيانات الموازنة وفقاً لدليل صندوق النقد لعام 2001، رغم تعهدها بذلك في وثيقة القرض. ويترتب على ذلك: - أنه لا توجد بيانات كاملة عن حجم القروض الخارجية ولا شروط سدادها. - لا توفر الموازنة بيانات عن حجم الدعم الموجه إلى الشركات مقابل الدعم الذي يقدم إلى الأسر والأفراد. 2 - تطالب المبادرة الصندوق بإلزام الحكومة بالوفاء بتعهداتها بمعايير الشفافية.</p>				

خامساً: مناخ الاستثمار وإصلاحات أخرى					
		لا. تم التأجيل إلى يونيو 2018	- إنشاء حضانات وتوفير مواصلات آمنة لتشجيع النساء على الالتحاق لسوق العمل بقيمة 250 مليون جنيه، خلال العام الماضي، وقام الصندوق برفع المبلغ إلى الضعف في العام 2017-2018، بحسب تقرير المراجعة الثاني.	نعم ✓	يونيو 2017: تسهيل الخاق بسوق العمل للنساء
	1 - برنامج الخصخصة المتفق عليه غير معلن في وثائق الصندوق ولا وثائق الحكومة. 2- أعلن بنك استثمار حكومي إن أي كإيتال N. I. Capital والذي يدار على طريقة الاستثمار الخاص مسؤوليته عن ترشيح وإعداد 30 شركة حكومية للطرح في البورصة خلال العامين القادمين. - من حيث المبدأ، تتحفظ المبادرة على بيع أصول الدولة من أجل اجتذاب رؤوس أموال أجنبية من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات. والأفضل أن يكون جذب الاستثمار الأجنبي في إنشاء شركات جديدة greenfield investment . - كما تتحفظ على الخصخصة من أجل تخفيض عجز الموازنة، لأنها لا تشكل علاجاً للعجز الهيكلي، بل هي إيرادات استثنائية. - لكن في الوضع الحالي الذي يشهد تفاقماً غير مسبوق للدين الخارجي، يمكن للخصخصة أن تخفف مؤقتاً من عبء الاقتراض الخارجي لأنها تمد الحكومة بالدولارات. ولكن من الجوانب السلبية، إمكانية تخفيض العاملين بالشركات وتخفيض حصة الحكومة في قطاعات مهمة ورايحة، مما يؤثر على مواردها العامة، ومن ثم قد يزيد العجز.	لا	طرح شركات بتروك وبنك قطاع عام في البورصة	لا ✗	الخصخصة

		القانون لم يناقش بعد في البرلمان.	لا 	نعم 	يونيو 2017: تسهيل الخروج من السوق للمستثمرين	
--	--	-----------------------------------	---	--	---	--